الأمم المتحدة E/ECA/CGSD/2/9

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
12 October 2017

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية

الدورة الثانية

أديس أبابا ١١ و١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

النظر في تقرير الدورة الثانية واعتماده

تقرير الدورة الثانية للجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية

مقدمة

١- عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، عن طريق شعبة سياسات التنمية الاجتماعية التابعة لها، الدورة الثانية للجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية في أديس أبابا يومي ١١ و١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، في إطار موضوع: ''تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣: من التخطيط لتسخير الأهداف الجنسانية وأهداف التنمية الاجتماعية لأغراض التنمية الشاملة والمستدامة إلى تنفيذها''.

٢- وشُكلت اللجنة عن طريق دمج اللجنة المعنية بالمرأة والتنمية ولجنة التنمية البشرية والاجتماعية. وهي هيئة قانونية للخبراء وصانعي السياسات، أنيط بها تقديم التوجيه والمشورة إلى شعبة سياسات التنمية الاجتماعية من خلال استعراض الأنشطة التي نفذت خلال فترة السنتين ٢٠١٦ — ٢٠١٧، والرؤية والتوجيه الاستراتيجيين للفترة ٢٠١٨ —٢٠١٩.

٣- وكان الهدف من الدورة الثانية للجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية هو استعراض التقدم المحرز بشأن المسائل الجنسانية والتنمية الاجتماعية في أفريقيا، وتحديد الإنجازات والتحديات وثغرات التنفيذ لضمان تحقيق الآثار المنشودة. وعلى وجه التحديد قدمت اللجنة التوجيهات وآراء الخبراء فيما يخص أولويات الشعبة وأنشطتها، وقدمت توصيات لتعزيز برامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل ضمان الاستجابة بصورة أفضل لاحتياجات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، مع مراعاة السياق الإقليمي

* E/ECA/CGSD/2/1/Rev.1

والخصوصيات القطرية. واعتمدت استنتاجات وتوصيات في نهاية الدورة التي استمرت يومين.

٤- وحضر الاجتماع ممثلون عن الدول الأعضاء التالية: إثيوبيا، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، والسودان، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكابو فيردي، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وليبريا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملاوي، وموريتانيا، وموريشيوس، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا. ومُثل في الدورة أيضا ما يلي من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة: برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وستعمم قائمة المشاركين في وثيقة معلومات.

أولا- افتتاح الدورة

٥- افتتح ممثل ملاوي الذي شغل منصب رئيس المكتب المنتهية ولايته الدورة ورحب بالمشاركين. ونقل جوزيف كازيما، في ملاحظاته الافتتاحية، تحيات وزير الشؤون الجنسانية والطفل والإعاقة والرفاه الاجتماعي في ملاوي، وأعرب، نيابة عن حكومته، عن تقديره للدول الأفريقية الأعضاء على انتخابها ملاوي رئيسا لمكتب الدورة الأولى للجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية.

٦- وذكَّر الممثلين الموقرين بأن موضوع الدورة الأولى كان هو ''أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا: تعزيز السياسات المراعية للمنظور الجنساني وسياسات التنمية الاجتماعية''. وأسفرت تلك الدورة عن استنتاجات وتوصيات عملية المنحى، دلت على التزام جماعي من الدول الأعضاء بترجمة خطة عام ٢٠٣٠ إلى إجراءات ونتائج قابلة للقياس. وذكر أن عددا من البلدان اتخذت العديد من الإجراءات، واستجابة لذلك، طُلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تنفذ توصيات الدورة الأولى للجنة، التي تم تبادلها أثناء الدورة الثانية.

٧- وشدد على أهمية تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها، وأكد على الحاجة إلى استجابة الحكومات في الوقت المناسب من أجل إدماج أهداف التنمية المستدامة في عمليات التخطيط الوطنية والأولويات الوطنية. وأضاف أن من شأن أوجه التآزر أن تمكن الدول الأعضاء من تنفيذ الأهداف المتصلة بنوع الجنس وبالتنمية الاجتماعية، بما في ذلك الفقر

وانعدام المساواة والبطالة، ولا سيما في صفوف النساء والشباب، وبالتوسع الحضري السريع والحاجة الملحة إلى تسخير العائد الديمغرافي.

٨- وتلت ذلك كلمات ترحيب من جيوفاني بيها، نائبة الأمينة التنفيذية لنشر المعارف، باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التي أعربت عن امتنانها لتمثيل ٤٤ دولة عضوا في دورة لجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية. وقالت إن ذلك يدل على التزام البلدان بإدماج المنظورات الاجتماعية لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٩- وقالت نائبة الأمينة التنفيذية لنشر المعارف إن خطة عام ٢٠٣٠ هي أكثر الخطط طموحا فيما يتصل بمكافحة الفقر والعناية بالكوكب التي اعتمدتها الأمم المتحدة حتى الآن، وإن أفريقيا قد أسهمت إسهاما كبيرا في الخطة. وأشارت إلى توق الأمين العام إلى أن تقوم خطة عام ٢٠٣٠ على روح القيادة والتماسك والمساءلة والنتائج.

١٠- وذكرت نائبة الأمينة التنفيذية المكلفة بنشر المعارف أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد أخذت زمام المبادرة لضمان وجود أوجه تآزر بين خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، وهما اللتان توفران إطارا لتوجيه التخطيط والتنفيذ على حد سواء، وتيسران في الوقت نفسه رصد التقدم المحرز من جانب الدول الأعضاء.

١١- وفي مَعْرِض الإشارة إلى الزيادة الكبيرة في طلب الدول الأعضاء للمنتجات المعرفية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومشورتها في مجال السياسات، ومساعدتها التقنية، ودعمها لتعزيز القدرات، واطلاعها الدول الأعضاء على التقدم الملحوظ المحرز فيما يتعلق بالشؤون الجنسانية والنتائج التي تحققت على الصعيد الاجتماعي، قالت إن هناك تحديين لا يزالان قائمين: تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة أفريقيا لعام ٢٠٦٣، و ''عدم ترك أي أحد يتخلف''. ورحبت بالتوجيه والاقتراحات بشأن تحديد الاتجاه المستقبلي للجنة الاقتصادية لأفريقيا فيما يتعلق بالشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية في فترات السنتين المقبلة، وهو ما من شأنه أن يمكن اللجنة من تجويد عملها التحليلي في شتى الجوانب المتعلقة بالشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية، ومواصلة دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف والغايات المنصوص عليها في خطة عام ٢٠٣٠. واختتمت كلمتها بتوجيه الشكر إلى الممثلين على دعمهم عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وتمنت لهم مداولات مثمرة.

١٢- ورحبت معالي عالميتو أومدو، وزيرة الدولة في جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، بقدوم أكثر من ٧٠ من ممثلي الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والوكالات المنضوية تحت منظومة الأمم المتحدة إلى جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، كما رحبت بمشاركتهم في الدورة الثانية للجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية المتعلقة بموضوع ''تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣: من التخطيط لتسخير الأهداف الجنسانية وأهداف التنمية الاجتماعية لأغراض التنمية الشاملة والمستدامة إلى تنفيذها''.

١٣- وذكرت أن إثيوبيا أدمجت الأهداف الإنمائية للألفية إدماجا تاما في خططها للتنمية الوطنية، وحققت نتائج ملحوظة من خلال فعالية القيادة الحكومية والتنسيق فيما بين جميع أصحاب المصلحة. وأضافت أن إثيوبيا تتبع سياسات مناصرة للفقراء، حيث تنفذ خططا وبرامج إنمائية تتماشى والخطط الإنمائية العالمية، بما في ذلك برنامج عمل بروكسل، وبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا، الأمر الذي أدى إلى نتائج ملحوظة وإيجابية في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

١٤- وإضافة إلى ذلك، أشارت وزيرة الدولة إلى أن استعراضا وطنيا أكد أن السياسات والبيئة القائمة مكنت من التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة والالتزام السياسي، وهو ما أثبته إدماج أهداف التنمية المستدامة والمرحلة الثانية من خطة إثيوبيا للنمو والتحول في آليات التخطيط الوطني، وقد وافق عليه مؤخرا مجلس الوزراء وصدق عليه مجلس نواب الشعب في جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.

١٥- وكررت التأكيد على أهمية إدماج المنظور الجنساني وأهداف التنمية الاجتماعية في الخطط الوطنية، وعلقت قائلة بأن إثيوبيا أخذت، ضمن تدخلاتها، بسياسات واستراتيجيات مناصرة للفقراء، وبنظام إداري لامركزي ييسر التنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، وكان ذلك وسيلة لتفعيل الخطتين العالمية والإقليمية كلتيهما، والاستفادة في الوقت نفسه من الموارد المالية والبشرية في البلد.

١٦- وحثت الدول الأعضاء الأخرى على تبني أدوات رصد وإبلاغ من قبيل التقارير الوطنية الطوعية، التي يمكن أن تعزز تقاسم المعلومات عن التقدم المحرز والدروس والخبرات التي تستحق المحاكاة في سياقات إنمائية أخرى.

١٧- وشكرت معالي عالميتو أومدو الدول الأعضاء المشاركة في الاجتماع، ودعت الممثلين إلى التعرف على الثقافة الغنية التي يذخر بها البلد، وأثنت على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على عقد الدورة الثانية للجنة.

ثانيا- انتخاب أعضاء المكتب

١٨- انتُخبت بالإجماع البلدان التالية:

الرئيس:	مدغشقر (الجنوب الأفريقي)
النائب الأول للرئيس:	بوركينا فاسو (غرب أفريقيا)
النائب الثاني للرئيس:	موزامبيق (شرق أفريقيا)
المقرران:	تشاد (وسط أفريقيا) تونس (شمال أفريقيا)

١٩- وعند تسليم مهام الرئاسة إلى المكتب الجديد، شكر الرئيس المنتهية ولايته المكتب المنتهية ولايته الذي مثلت فيه جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، ومالي، وملاوي، وموريتانيا على ما قام به من عمل جماعي فعال ومتقن. وأشار إلى أنه كان أمام المكتب الأول المنتخب خلال الدورة الأولى للجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية عمل هام تمثل في توجيه شعبة سياسات التنمية الاجتماعية وتوجيه عملها البرنامجي من أجل تلبية متطلبات خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ الجديدتين. وأشار إلى أنه اقترح، خلال فترة ولايته، نقاطا مرجعية تسترشد بموضوع الدورة الأولى: ''أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا: تعزيز السياسات المراعية للمنظور الجنساني وسياسات التنمية الاجتماعية''، ينبغي أن ينجز من خلالها عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المتعلق بالشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية. وأفاد الرئيس أن المكتب تمكن من العمل بكفاءة مع شعبة سياسات التنمية الاجتماعية لضمان رفع مؤتمر الوزراء للتوصيات المقدمة خلال الدورة الأولى للجنة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي نهاية المطاف إلى الجمعية العامة.

٢٠- وهنأ الرئيس الجديد وأعضاء المكتب على انتخابهم وأعرب عن ثقته في أن يوجه المكتب اللجنة باقتدار لتحقيق أهداف الدورة. وختاما، سلم المهام رسميا إلى الرئيسة الجديدة.

٢١- وأعربت الرئيسة الجديدة عن امتنانها باسم بلدها مدغشقر لاختياره رئيسا للدورة الثانية للجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية. وأعربت عن شكرها للرئيس والمكتب المنتهية ولايتهما على إنجازهم لولايتهم على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة. وكررت تأكيد التزامها، باسم بلدها، إلى جانب جميع أعضاء المكتب، بتحقيق نتائج في هذه المسائل الهامة التي تنطوي على مسؤوليات.

ثالثا- النظر في جدول الأعمال وبرنامج العمل وإقرارهما

٢٢- عقب انتخاب المكتب الجديد، اعتمدت اللجنة بالإجماع جدول أعمال وبرنامج عمل دورتها الثانية. وفيما يلي جدول الأعمال:

١- افتتاح الدورة.

٢- انتخاب أعضاء المكتب.

٣- النظر في جدول الأعمال وبرنامج العمل وإقرارهما.

٤- التقارير المقدمة إلى لجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية- تقديم التقارير والمناقشة:

(أ) البرنامج الفرعي ٩: سياسة التنمية الاجتماعية؛

(ب) البرنامج الفرعي ٦ - الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية

٥- الجلسات الموازية:

(أ) الطابع غير الرسمي للعمل وانعدام المساواة في أفريقيا؛

(ب) العائد الديمغرافي في أفريقيا: مدخل إلى تنفيذ ورصد إعلان أديس أبابا بشأن السكان والتنمية؛

(ج) منظور حضري لتخطيط التنمية الوطنية؛

(د) التمكين الاقتصادي للمرأة: تشجيع تنظيم الإناث للمشاريع في أفريقيا.

٦- مناقشة عامة بشأن موضوع الدورة الثانية، ''تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣: من التخطيط لتسخير الأهداف الجنسانية وأهداف التنمية الاجتماعية لأغراض التنمية الشاملة والمستدامة إلى تنفيذها'':

(أ) عرض ورقة مناقشة؛

(ب) أربع اجتماعات فرق عمل مصغرة؛

(ج) تقديم تقارير عن اجتماعات فرق العمل المصغرة ومناقشة بشأن سبل المضي قدما.

٧- النظر في تقرير الدورة الثانية واعتماده.

٨- اختتام الدورة.

رابعا- التقارير المقدمة إلى لجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية- تقديم التقارير والمناقشة

ألف- البرنامج الفرعي ٩: سياسة التنمية الاجتماعية

١- العرض

٢٣- في معرض تقديم البرنامج الفرعي ٩ بشأن سياسة التنمية الاجتماعية، حدد سوراب سينها، رئيس شعبة سياسات العمالة والحماية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية، ولايات البرنامج الفرعي والطرائق المختلفة المستخدمة لإنجاز برنامج عمله، بما في ذلك من خلال الأعمال التحليلية، والدعم السياساتي والاستشاري، وتطوير أدوات بناء القدرات، وتعزيز الحوارات السياساتية وتبادل المعارف، والتدريب وتعزيز القدرات. كما قدم تفاصيل عن الأعمال المضطلع بها خلال الفترة ٢٠١٦ – ٢٠١٧ من جانب كل قسم من الأقسام في إطار البرنامج الفرعي، وهي قسم السكان والشباب، وقسم التوسع الحضري، وقسم العمالة والحماية الاجتماعية.

٢٤- وسلط الضوء على المساهمة التي قدمتها شعبة سياسات التنمية الاجتماعية في إعداد التقرير الرئيسي للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠١٧، ''التوسع الحضري والتصنيع من أجل التحول في أفريقيا''. واسترعى انتباه الخبراء إلى الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار خدماتها السياساتية والاستشارية في مجالات التوسع الحضري والهجرة والحماية الاجتماعية والشباب. كما قدم أفكارا مستبصرة فيما يتعلق بالأدوات المعرفية التي استحدثتها الأقسام الثلاثة، ومنها دليل إرشادي بشأن إدماج التوسع الحضري في خطط التنمية الوطنية، والمؤشر الأفريقي للتنمية الاجتماعية، ومجموعة أدوات السياسات المتعلقة بالشباب، والدليل التشغيلي المتعلق بإعلان أديس أبابا بشأن السكان والتنمية في أفريقيا إلى ما بعد عام ٢٠١٤.

٢٥- وأشار مقدم العرض، مواصلا تقديم الخطوط العريضة للعمل المضطلع به من أجل توفير التدريب وبناء القدرات بالتعاون مع المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، إلى بناء شراكات قوية خلال هذه الفترة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والدول الأعضاء، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومعاهد الأبحاث المعنية بالتنمية الشاملة للجميع والمستدامة من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٢٦- واختتم عرضه بتسليط الضوء على بعض الأنشطة المقررة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ دعما للدول الأعضاء، بما في ذلك بحوث السياسات المتعلقة بالشباب؛ وتعزيز القدرات الوطنية في مجال إنتاج البيانات الحضرية ذات النوعية الجيدة؛ وتعزيز قدرة المخططين على إدماج التوسع الحضري في الخطط الوطنية؛ واستعراض الروابط بين التوسع الحضري والتحول الزراعي. وستهدف الأنشطة أيضا إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء على المساهمة في التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن الهجرة؛ ووضع وتنفيذ سياسات مناسبة للتصدي لتحديات العمالة غير الرسمية وعدم ملاءمة المهارات، ولا سيما لصالح الشباب والنساء؛ ورصد الاستثمارات في سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالحماية الاجتماعية؛ ووضع سياسات مناسبة من أجل تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للتغذية في أفريقيا، والإسهام كذلك في الحد من إقصاء الناس وتحقيق الأهداف المتعلقة بتقزم الأطفال.

٢- المناقشة

٢٧- في المناقشة التي تلت ذلك، أعرب الممثلون عن تقديرهم لجودة العروض والأعمال التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منذ الدورة الأولى.

٢٨- وطُلب تقديم مزيد من التفاصيل بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتوسع الحضري وتخطيط التنمية الوطنية، وما إذا كانت هذه الأداة تشمل تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وفي هذا الصدد، أوضحت الأمانة بإسهاب أن إدماج التوسع الحضري والشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية من أجل نمو شامل يمثل أحد الاعتبارات الهامة في الدليل.

٢٩- وأعرب بعض المشاركين عن رأي مفاده أهمية ربط التوسع الحضري بتخطيط التنمية الوطنية، بالنظر إلى التحديات الجديدة التي تواجهها الدول الأعضاء، من قبيل تغير المناخ، والتي تستدعي استجابات متكاملة.

٣٠- وأعرب المشاركون عن اهتمامهم باستخدام أدوات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المخصصة للشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية من أجل توجيه صياغة السياسات الوطنية والتخطيط والتنفيذ، مع أن هناك حاجة لمعالجة بعض العوائق من قبيل محدودية الموارد

المالية المتاحة على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، أوضحت الأمانة تركيزها على استخدام أدواتها مع الشركاء الوطنيين، من خلال أفرقة تنفيذ وطنية لجمع البيانات وبناء القدرات والتنفيذ. وأشير إلى أن الدول الأعضاء تمسك تماماً بزمام العملية والتنفيذ.

٣١- وشدد أثناء المناقشة على نقطة مفادها أن هناك حاجة إلى النظر في تكييف الأدوات والمبادئ التوجيهية للجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل الاستجابة على نحو أفضل للبلدان الخارجة من نزاع في القارة، واحتياجاتها وأولوياتها حسب السياقات المحددة.

٣٢- وأهيب باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقدم مزيدا من الدعم في تنفيذ وتقييم الآثار السياساتية لأدواتها، وأن تدعم الدول الأعضاء في إدماج التوسع الحضري في عمليات تخطيط التنمية الوطنية، وأن تعزز ما تبذله من جهود التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة ومع مفوضية الاتحاد الأفريقي لدعم الدول الأعضاء من أجل تنفيذ ورصد وتقييم خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

باء- البرنامج الفرعي ٦ - الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية

١- العرض

٣٣- لدى عرض عمل البرنامج الفرعي ٦ بشأن الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية، شددت نغون ديوب، كبيرة مستشاري الشؤون الجنسانية، على أن ولاية البرنامج الفرعي هي دعم الدول الأعضاء من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وركز العرض على الإنجازات الرئيسية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مع تسليط الضوء على تأثير السياسات، والنتائج المحققة، والدروس المستفادة، والتحديات الرئيسية التي يواجهها البرنامج الفرعي. وناقشت أيضا الأنشطة المقررة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

٣٤- ومن بين المنتجات المعرفية، اضطلاع المركز الأفريقي للمسائل الجنسانية بعدد من المشاريع البحثية في مجال السياسة العامة أدت إلى تقديم تقارير عن المواضيع التالية: ''التمكين الاقتصادي للمرأة في أفريقيا: تشجيع تنظيم الإناث للمشاريع''؛ و''ضمان حقوق المرأة في الحماية الاجتماعية في أفريقيا ''؛ و''دور المرأة في التعدين الصغير الحجم والحرفي''؛ و''القضايا الجنسانية وتغيُّر المناخ''. وإضافة إلى ذلك، واصل المركز الأفريقي للمسائل الجنسانية توسيع نطاق تنفيذ الدليل الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية. وتحدثت المتكلمة أيضا عن الشراكة الاستراتيجية التي أبرمت ويجري تعهدها مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومع منظومة الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات الأبحاث والأوساط الأكاديمية، من أجل إيجاد التآزر اللازم لتقديم خدمات أفضل إلى الدول الأعضاء.

٣٥- وإضافة إلى ذلك، قدم الدعم التقني والخدمات الاستشارية المصممين خصيصا إلى الدول الأعضاء، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بناء على طلبها، من أجل دعم جهودها الرامية إلى تسريع تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أنحاء القارة. كما سعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن تكون نموذجا يحتذى. وأظهرت النتائج الأخيرة لإعمال مؤشر المساواة بين الجنسين أنه ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تبذل مزيدا من الجهد لضمان أن تكون نواتجها وميزانيتها أكثر فعالية في تلبية المتطلبات المتعلقة بالمسائل الجنسانية.

٢- المناقشة

٣٦- **قياس المساواة بين الجنسين والإقصاء الاجتماعي.** أشادت لجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية باللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تطويرها أدوات لمساعدة دولها الأعضاء على تعزيز ورصد التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية. وجرى تسليط الضوء، على وجه الخصوص، على الدليل الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية والمؤشر الأفريقي للتنمية الاجتماعية بوصفهما أداتين قيّمتين لمساعدة البلدان الأفريقية على قياس أدائها في تعزيز المساواة بين الجنسين ورصد التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات التي قطعت فيما يتصل بصكوك حقوق الإنسان المتعلقة بحقوق المرأة وفي الحد من الإقصاء الاجتماعي، على التوالي. وعلى الرغم من أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعمت البلدان تقنيا وماليا من أجل استخدام تلك الأدوات على الصعيد الوطني، فمن المتوخى أن تصبح البلدان قادرة مع مرور الوقت على استخدام تلك الأدوات اعتمادا على الموارد المحلية من أجل تحسين استدامة تلك التدخلات.

٣٧- **تمكين المرأة اقتصاديا.** أبرزت اللجنة أنه على الرغم من أن عددا من البرامج قد نفذ في عدد من البلدان الأفريقية، فإن التمكين الاقتصادي للمرأة لا يزال بعيد المنال. وأهابت باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعزز برنامجها المتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة من أجل دعم الدول الأعضاء في تصميم برامج وسياسات فعالة. وفي هذا الصدد، طلبت السنغال الدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل إنشاء منتدى وطني للنساء صاحبات الأعمال في ذلك البلد.

٣٨- **الحصول على التمويل والتحكم فيه.** أشارت اللجنة بقلق إلى أن النساء في البلدان الأفريقية لا زلن يواجهن عوائق في الحصول على التمويل. ومن العوائق الرئيسية عدم الوصول إلى الموارد الاقتصادية، بما في ذلك الأراضي، التي يمكن استخدامها كضمان. وعلى الرغم من رواج الائتمانات الصغرى، لم يثبُت أنها حل مستدام كما أنها عادة ما تلبي متطلبات سكان المناطق الحضرية. وجرى التشديد على أن المرأة بحاجة إلى الإلمام بالأمور المالية من أجل إدارة قروض من أي حجم لتجنب المديونية.

٣٩- **المؤشر الجنساني المشترك للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي.** علق ممثلٌ لمصرف التنمية الأفريقي على المؤشر المشترك الذي يجري تطويره من قِبل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، بناء على طلب الدول الأعضاء. ويتوقع إطلاق المؤشر عام ٢٠١٨، وسيستند إلى الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا والمؤشر الجنساني لأفريقيا لمصرف التنمية الأفريقي.

٤٠- **الحماية الاجتماعية.** أثارت اللجنة شواغل إزاء النسبة الكبيرة للنساء اللاتي ليست لديهن إمكانية للحصول على الحماية الاجتماعية، ولا سيما اللائي يعملن في القطاع غير الرسمي والعاملات في المنازل. وأثيرت إمكانية استحداث آليات مبتكرة للحماية الاجتماعية، بما في ذلك أنظمة التأمين الطوعي للنساء والرجال العاملين في القطاع غير الرسمي.

٤١- **إدماج المنظور الجنساني في الميزانيات الوطنية.** أشارت اللجنة إلى أنشطة البرنامج الفرعي ٦ في ضمان دمج المنظور الجنساني في أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وسلطت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الضوء، على وجه الخصوص، على مؤشر التكافؤ بين الجنسين الذي يوفر مؤشرا لقياس الموارد المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين. وطلبت عدة دول أعضاء الدعم من أجل تكييف مؤشر التكافؤ بين الجنسين الذي وضعته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كجزء من مبادراتها للميزنة المراعية للمنظور الجنساني.

٤٢- **دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمفوضية الاتحاد الأفريقي.** أشارت اللجنة إلى الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل تجميع سجل الأداء السنوي في مجال التوازن بين الجنسين، الذي يستند إلى الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية. وينبغي تعزيز هذا الدعم وتوسيعه بغية مساعدة البلدان على تعزيز المساواة بين الجنسين والنمو الشامل للجميع.

خامسا- الجلسات الموازية

ألف- العمل غير الرسمي وانعدام المساواة في أفريقيا

١- العرض

٤٣- في معرض تقديم تقرير بشأن العمل غير الرسمي وانعدام المساواة في أفريقيا، ذكر أدريان غوتشي، موظف الشؤون الاقتصادية، قسم العمالة والحماية الاجتماعية، بشعبة سياسات التنمية الاجتماعية، أن انعدام المساواة الأولي ووتيرة وطبيعة النمو الاقتصادي في أفريقيا قد ثبطت الآثار الإيجابية للتغيرات في مستويات الفقر. وفاقم بطء وتيرة التغيير أوجه انعدام المساواة القائمة كما أن ما تحقق في مجال الحد من الفقر لم يكن متناسبا مع

النمو. وعلاوة على ذلك، لم يخلق النمو الاقتصادي فرص عمل كافية، ونتيجة لذلك، ظل القطاع غير الرسمي الكبير في حالة ركود على الرغم من الانتعاش الاقتصادي الإيجابي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥. ويتراوح العاملون في القطاع غير الرسمي، ومعظمهم من الشباب والنساء، بين ذوي التعليم المتدني الذين تمثل لهم الوظائف غير الرسمية البديل الوحيد عن البطالة (العمل غير الرسمي ''القسري'')، والبالغين الشباب من سكان المناطق الحضرية الحاصلين على تعليم عال الذين اختاروا أن يعملوا ''طوعا'' في القطاع غير الرسمي، أو أن يديروا مشاريع غير رسمية، من أجل تفادي أمور منها، على سبيل المثال، اللوائح التنظيمية أو الضرائب المرهقة.

٤٤- وركزت السمات المشتركة للقطاع غير الرسمي المستخدمة في التقرير على تدني الإنتاجية والمهارات، ولا سيما في القطاع غير الرسمي القائم على توفير عيش الكفاف. وتعكس كثرة عدد الشباب والنساء في العمالة غير الرسمية الافتقار إلى فرص المشاركة في سوق العمل الرسمي. وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الحصول على المهارات الأساسية للإلمام بالقراءة والكتابة والحساب ليست متماثلة في جميع الفئات. وتظل معدلات إتمام المدرسة الابتدائية متدنية والمهارات الأساسية غير كافية لمواصفات المهارات التي يطلبها سوق العمل. ويميل هذا إلى تجسيد ربط العمل غير الرسمي وأوجه انعدام المساواة بتدني الإنتاجية وعدم كفاية الحماية الاجتماعية. وكانت نتائج البحث ذات أهمية حاسمة في تنفيذ خطة عمل ٢٠٣٠ وخطة عمل ٢٠٦٣ وتوفير أوجه التآزر. فالحاجة إلى تعميم إتاحة فرص العمل، بوصفها أولوية عليا في أفريقيا، يجب أن تكملها سياسات قطاعية ترتكز على الإنصاف في سياق ''عدم ترك أي أحد خلف الركب''. وعلاوة على ذلك، أشير إلى أن الاستفادة من القطاع غير الرسمي من أجل إعادة تنظيم التدريب وتعزيز الإنتاجية أمر حيوي. وأخيرا، لاحظ أن السياسات المراعية للاعتبارات الجنسانية يجب أن تكون شاملة لجميع الخطط الوطنية والقطاعية.

٤٥- وأُدلي بتعليق مفاده أنه من المهم، لذلك، تحديد الروابط بصورة واضحة بين العمل غير الرسمي وانعدام المساواة من أجل إجراء تدخلات سياساتية محددة الهدف. فالفهم الجيد للعلاقة المتبادلة بين العمل غير الرسمي وانعدام المساواة في أفريقيا من شأنه أن يوفر معلومات تستند إلى التجربة من أجل تصميم سياسات أكثر شمولا وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٢- المناقشة

٤٦- في المناقشة التي تلت ذلك، شدد المشاركون على أهمية وجود تعريف عملي واضح لمصطلح ''العمل غير الرسمي'' من أجل إتاحة القياس وجمع البيانات. وأشاروا إلى انتشار العمل غير الرسمي في أفريقيا بوجه عام وفي الدول الأعضاء بشكل خاص. ولاحظ

المشاركون أن العمل غير الرسمي ليس ظاهرة متجانسة ونتيجة لذلك، ينبغي تقسيمه إلى أجزاء، لضمان إجراء تدخلات محددة الأهداف بشكل جيد. كما لوحظ أن العمل غير الرسمي تدفعه عدة عوامل، منها الافتقار إلى نمو شامل للجميع، والصدمات الخارجية، وحالات الركود. وأشار المشاركون إلى انخراط النساء بصورة غير متناسبة ومفرطة في القطاع غير الرسمي. فعلى سبيل المثال، تعمل ٦٣ و٧٨ في المائة من النساء في الرأس الأخضر وفي جنوب السودان، على التوالي، في القطاع غير الرسمي. وفي هذا الصدد، أشار أحد المشاركين إلى أن هناك فرقا واضحا بين الطابع الطوعي وغير الطوعي للعمل في القطاع غير الرسمي. وأثيرت هذه النقطة أثناء المناقشة لأن الطابع غير الطوعي للعمل في هذا القطاع يشكل التحدي الأكبر بسبب تركيبة الفئات الضعيفة، مثل النساء والشباب.

٤٧- وجرى التركيز على التمييز بين الفقر المدقع والمعتدل، باستخدام أرقام البنك الدولي، وأدلي بتعليق مفاده أنه ينبغي استخدام خطوط الفقر الوطنية لأنها تعكس الحالة القطرية. وأشير إلى أن هناك حاجة إلى بيانات قوية وموثوقة مصنفة حسب نوع الجنس والعمر. وبرزت نقطة أخرى هي أن الافتقار إلى التعليم الجيد أحد العوامل التي تدفع إلى الانخراط في القطاع غير الرسمي.

٤٨- وعرض المشاركون أيضا التجارب القطرية والسياسات المحددة المتصلة بالعمالة والفئات الضعيفة. ومن بين البلدان التي شملها ذلك تشاد، وجنوب السودان، وزامبيا، والسنغال، وغانا، والكاميرون. ويقوم التوجه العام لبرامج الحماية الاجتماعية على المساعدة في تعزيز الإنتاجية وتدريب النساء والشباب الذين يعملون في القطاع غير الرسمي.

باء- العائد الديمغرافي في أفريقيا: مدخل إلى تنفيذ ورصد إعلان أديس أبابا بشأن السكان والتنمية

١- العرض

٤٩- في معرض تقديم التقرير المتعلق بالعائد الديمغرافي في أفريقيا، قال ويليام موهوافا، رئيس قسم السكان والشباب، بشعبة سياسات التنمية الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إن العائد الديمغرافي يعطي دفعة للتنمية الاجتماعية-الاقتصادية ويتوقع حدوثه عندما تدخل البلدان مرحلة تدني نسبة الإعالة لدى تغير معدل الخصوبة في البلدان. وعلق بأن العائد الديمغرافي سيستخدم كمدخل للوقوف على أوجه الترابط بين السكان وخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وفي هذا الصدد، أضاف أن إطار رصد إعلان أديس أبابا بشأن السكان والتنمية قد وُضع وسيصبح متاحا للدول الأعضاء من أجل توجيه تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في إعلان أديس أبابا على نحو شامل ومحكم ومتكامل. وسلط العرض الضوء على أن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ إلى ٢٤ عاما يشكلون نسبة كبيرة

من سكان أفريقيا، ويتوقع أن تزيد بسرعة في المستقبل. ووفقا لتوقعات الأمم المتحدة، يتوقع أن يزيد عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاما في أفريقيا من ٢٢٦ مليون عام ٢٠١٥ إلى ٣٢١ مليون عام ٢٠٣٠.

٥٠- وأشير إلى أن التعليم من العوامل الحاسمة لحدوث العائد الديمغرافي، إذ يحصل الشباب في أفريقيا بشكل متزايد على التعليم العالي ويكتسبون المهارات اللازمة لسوق العمل. وأضاف المتكلم أن الالتحاق بالتعليم الثانوي زاد من ٢٥ في المائة عام ١٩٩٩ إلى ٥٣ في المائة عام ٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، زاد الالتحاق بالتعليم العالي في أفريقيا بما يقارب ضعف المتوسط العالمي وهو أسرع من أي منطقة أخرى في العالم. وأشير إلى أنه يتوقع أن تكون نسبة تقدر بـ ٥٩ في المائة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٢٤ عاما قد أتمت التعليم الثانوي بحلول عام ٢٠٣٠. ولذلك ستبقى مساهمتهم المحتملة في النمو الاقتصادي والتنمية، وفقا لما ذكره المتحدث، غير مستغلة إلى حد كبير بما أنه لا يمكن استيعابهم جميعا في سوق العمل الرسمي.

٥١- وأدلى بتعليق مفاده أن الشباب في أفريقيا يشكلون، في الوقت الراهن، ٣٥ في المائة من السكان في سن العمل لكنهم يشكلون ٦٠ في المائة من مجموع العاطلين عن العمل. وفي السنوات العشر الماضية، استحدثت ٣٧ مليون فرصة عمل مأجور مقابل نحو ١١٠ ملايين شاب انضموا إلى القوى العاملة في تلك الفترة. وأشار المتكلم إلى أن الأمر الأكثر صعوبة من ذلك هو أن مستوى البطالة أعلى في بعض الأحيان في صفوف الشباب الأعلى تعليما، وأن الشابات الأفريقيات أسوأ حالا في سوق العمل لأنهن يواجهن العديد من الحواجز الأخرى. وأشير إلى التكلفة الباهظة الناجمة عن إقصاء المرأة؛ وتشير التقديرات إلى أن المنطقة خسرت، في الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤، ٩٥ مليار دولار في عام ٢٠١٤ وحده، ووصلت الخسائر ذروتها البالغة ١٠٥ مليارات دولار بسبب الفجوات بين الجنسين في أسواق العمل.

٥٢- وأشار المتكلم إلى أن معظم الأنشطة تركز على معالجة المسائل والشواغل الراهنة للشباب، في حين لا تكاد توجد خيارات وسيناريوهات سياساتية بديلة بشأن مستقبل الشباب والتنمية. وأشار إلى أن هناك حاجة إلى سياسات عملية واستشرافية وبرامج متصلة بها لإشراك الشباب بفعالية في جميع جوانب تنمية بلدانهم وقارتهم ككل. وأضاف أنه لا يمكن تحقيق أفريقيا جديدة صاعدة ومتكاملة إلا إذا جرت تعبئة ميزتها الديمغرافية- العدد الكبير من السكان الشباب- وتجهيزها للمساعدة في دفع عجلة خطة أفريقيا للتكامل والسلام والتنمية. وفي الختام، أشار إلى أن من شأن البحث أن يفضي، كجزء من مساهمته في خطة التحول الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا، إلى خيارات وسيناريوهات سياساتية بديلة لمستقبل الشباب والتنمية في القارة.

٢- المناقشة

٥٣- في المناقشة التي تلت ذلك، أثنى المشاركون على قسم السكان والشباب على وضعه دليلا تنفيذيا بشأن إعلان أديس أبابا، وهو صك من شأنه أن يوفر للبلدان توجيهات واضحة ومحددة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ وأن يكون أيضا بمثابة وسيلة لرصد تنفيذ الإعلان.

٥٤- وأشير إلى أن التخطيط والبرمجة في معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي قد تجاوزا النهج القطاعي إلى اعتماد نهج متعدد القطاعات. ونتيجة لذلك، جرى التشديد على ضرورة العمل، عند وضع السياسات والبرامج السكانية، على إشراك طائفة من الأفراد، منهم الباحثون وغيرهم في القطاع الأكاديمي، والسياسيون، والزعماء الدينيون وقادة المجتمع المدني، والعاملون في مجال التنمية، وممثلو مختلف المجتمعات المحلية.

٥٥- وأبلغ أحد المشاركين اللجنة أن بلده قد نجح في إشراك الهيئات الدينية والزعماء الدينيين من أجل توضيح دور الإسلام في المسائل المتعلقة بالسكان والعائد الديمغرافي. كما أدلى بتعليق مفاده أن بلده اعتمد نهجا شاملا في التعامل مع القضايا السكانية. ولاحظ عدد من المشاركين أن الزواج المبكر يؤخر بدء التحول الديمغرافي. وإضافة إلى ذلك، علق عدد من الممثلين بأن الهيئات التشريعية في بلدانهم قد سنت قوانين تحظر الزواج المبكر.

٥٦- وأُقر بأهمية البيانات والبحوث الديمغرافية في توجيه صياغة السياسات وتنفيذها ورصدها. وإضافة إلى ذلك، فإن وجود تقاليد وقيم وممارسات أفريقية، لا تزال تدعم مبدأ الأسرة الكبيرة، يُؤخذ في الاعتبار، كما تؤخذ في الاعتبار حقيقة أن الشباب، وبخاصة الفتيات، لا يزالون ينقطعون عن الدراسة. وعلاوة على ذلك، أشير إلى أن سكان أفريقيا شباب، وعانوا من رداءة الوصول إلى الخدمات الصحية الملائمة، وهم أقل مهارة، وفقراء ومحرومون، ولديهم فرص محدودة في الحصول على عمل وفي الحصول على دخل وسبل عيش منتظمين، كما يواجهون عدم المساواة في الوصول إلى الموارد. وفي الختام، أوصت اللجنة بأن تدعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدول الأعضاء في تنفيذ ورصد العائد الديمغرافي من خلال الدليل التنفيذي لإعلان أديس أبابا.

٥٧- وأشار المشاركون، مع تسليمهم بأهمية العائد الديمغرافي، إلى أن هناك مجموعات سكانية فرعية تحتاج إلى الاهتمام بها، ومنها الرضع والمسنون والنساء. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن استخدام نهج التحول الهيكلي للأعمار في الديناميات السكانية ينبغي أن يكون محوريا في عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٥٨- واقترحت اللجنة أيضا إنشاء الآليات التالية لرصد التقدم المحرز في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان أديس أبابا بشأن السكان والتنمية:

(أ) أن تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع الدول الأعضاء على وضع استراتيجية للدعوة بشأن استعراض إعلان أديس أبابا بشأن السكان والتنمية+٥ (برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٢٥)، الذي من شأنه أن يستخدم لتأمين تأييد الدول الأعضاء لتقديم الدعم الكامل للاستعراض والمشاركة فيه؛

(ب) أن تنظر الدول الأعضاء في تعبئة الموارد المحلية وتشرع في ذلك من أجل عمليات استعراض إعلان أديس أبابا. وستوضع استراتيجية لتعبئة الموارد؛

(ج) أن تقدم الدول الأعضاء تقارير منتظمة عن تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان أديس أبابا؛

(د) أن تساعد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدول الأعضاء على إنشاء لجان وطنية متعددة القطاعات للإشراف على استعراض إعلان أديس أبابا؛

(هـ) أن تعين الدول الأعضاء جهات اتصال للتنسيق والاتصال مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن جميع المسائل المتصلة بعمليات الاستعراض والتي لها صلة ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان أديس أبابا؛

(و) أن تضع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على وجه الاستعجال منهجية ومؤشرات لتيسير الإبلاغ الموحد في جميع الدول الأعضاء؛

(ز) أن تقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان والشركاء المساعدة في بناء قدرات الدول الأعضاء على رصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان أديس أبابا.

جيم- منظور حضري لتخطيط التنمية الوطنية

١- العرض

٥٩- عند عرض التقرير المعنون ''منظور حضري لتخطيط التنمية الوطنية''، قدمت إدلام بيميرو، رئيسة قسم التوسع الحضري، لمحة عامة عن أهمية التوسع الحضري من أجل التحول الهيكلي والنمو الشامل للجميع في أفريقيا. وأوضحت ضرورة دمج هذا الأخير في خطط التنمية الوطنية للبلدان الأفريقية، وبدأت عرضها بشرح ديناميات التوسع الحضري في أفريقيا. وركزت بصورة خاصة على مدى سرعة تمدد التوسع الحضري وحجمه، وكذا الآثار المتعددة الأوجه التي سيحدثها في جميع الدول الأفريقية.

٦٠- وعلاوة على ذلك، أشير إلى أن التوسع الحضري، وإن كان يتيح فرصا كبيرة، يبقى شرطا ضروريا لكنه ليس كافيا لتحقيق النمو. فمدى جودة التوسع الحضري تكتسي أهمية كبيرة للغاية. ولذلك، فإن تشجيع حدوث توسع حضري عالي الجودة يستلزم بذل جهود هائلة تستند إلى رؤية استراتيجية ومتعددة القطاعات.

٦١- وفيما يتعلق بتخطيط التنمية الوطنية، أشير إلى أن التوسع الحضري ليس مدمجا بالفعل بصورة استراتيجية في خطط التنمية الوطنية في القارة. وتجب معالجة هذه الثغرة إذا كان للبلدان الأفريقية أن تسخر إمكانات التوسع الحضري من أجل تحول هيكلي ونمو شامل للجميع. ويكتسي ذلك أهمية خاصة بالنظر إلى أن الفرص المرتبطة بالتوسع الحضري مؤقتة.

٦٢- واختتم المتكلم بالإشارة إلى أنه قد قُطع التزام بتسخير التوسع الحضري من أجل التحول الهيكلي على الصعيدين العالمي والإقليمي في شكل أهداف التنمية المستدامة، وخطة عام ٢٠٦٣، والخطة الحضرية الجديدة. بيد أن القضايا الحضرية متعددة القطاعات، ولا يمكن تسخير التوسع الحضري إلا عن طريق إدماجه في تخطيط التنمية الوطنية- وهو أمر تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على إعداد دليل لمساعدة الدول الأعضاء فيه.

٢- المناقشة

٦٣- في المناقشة التي تلت ذلك، رحب المشاركون بالنهج المبتكر الذي اتبعته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في دعم الدول الأعضاء لكي تستفيد من التوسع الحضري من أجل التحول الهيكلي، وأعربوا عن تقديرهم له معتبرين أنه يأتي في الوقت المناسب ويكتسي أهمية كبرى. وجرى التأكيد على أن هناك حاجة ملحة، بالنظر إلى حجم ونطاق تحديات التوسع الحضري، وكذلك الفرص المرتبطة به، إلى استجابات سياساتية فعالة مرتبطة بتخطيط التنمية الوطنية، الأمر الذي يمكن أن يقلل الآثار الخارجية ويزيد من الفوائد إلى أقصى حد.

٦٤- وسلط المشاركون الضوء أيضا على أمثلة محددة تبين كيف أن دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للدول الأعضاء في إدماج التوسع الحضري في تخطيط التنمية الوطنية يحدث أثرا بالفعل. كما قدموا لمحة موجزة عن الفرص الحالية والقادمة المتاحة والتي ستتاح للجنة الاقتصادية لأفريقيا لتقديم مساعدة إضافية من أجل تعزيز التوسع الحضري في تخطيط التنمية الوطنية، وأعربوا عن نيتهم طلب هذه المساعدة.

٦٥- وأشار المشاركون إلى أن القطاعات الأولية والمناطق الريفية والزراعة ما فتئت تحظى بالأولوية والتركيز في مجال التخطيط الإنمائي في معظم البلدان الأفريقية؛ ونتيجة لذلك،

هناك حاجة إلى نقلة نوعية في القارة من أجل إيلاء التوسع الحضري الاعتبار الملائم. وفي هذا الصدد، اعتُبر عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ذا أهمية قصوى.

٦٦- وأشار المشاركون إلى أن التوسع الحضري، وإن كان مدمجا بشكل عام في خطط التنمية أو السياسات الحضرية الوطنية لبلدانهم، فلا يزال هناك مجال لإدماجه بصورة أكمل في التخطيط الإنمائي من منظور استراتيجي وشامل لعدة قطاعات موصول بالأولويات الوطنية الطويلة الأجل والأولويات القطاعية. وفي هذا الصدد، يعد عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ولا سيما التقرير الحالي، أمرا بالغ الأهمية. ويبقى التنسيق على نطاق الكيانات المعنية، على وجه الخصوص، تحديا كبيرا.

٦٧- وطلب المشاركون إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تطبيق دليلها بشأن إدماج التوسع الحضري في تخطيط التنمية الوطنية على نطاق أوسع من أجل دعم الدول الأعضاء في تسخير النمو الحضري من أجل نمو شامل للجميع، وعلى وجه الخصوص، في تعزيز التنسيق على نطاق القطاعات والكيانات. وسُلط الضوء على عدد من البرامج والاستراتيجيات الرئيسية الجارية من أجل التوسع الحضري المستدام في بعض البلدان الأفريقية، وعلى أهمية عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مواصلة تعزيزها. وعلاوة على ذلك، أشير إلى أن عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا يمكن أن يركز على ما يلي: الفرص المرتبطة بأنماط الاستهلاك الناشئة والمتغيرة في المناطق الحضرية؛ والحاجة إلى ربط الإسكان والتصميم الحضري بالعمالة؛ والحواجز العازلة بين سلطات التخطيط الحضري وسلطات التخطيط الاقتصادي؛ وتعزيز البيانات والإحصاءات الحضرية والآثار المترتبة على تغير المناخ. وفي هذا الصدد، يمكن للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تلعب دورا هاما في دعم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على الصعيد الإقليمي.

دال- التمكين الاقتصادي للمرأة: تشجيع تنظيم الإناث للمشاريع في أفريقيا

٦٨- ترأست الجلسة لوسيل بونكونغو، ممثلة بوركينا فاسو؛ وكانت مقررة الجلسة هي مارتا مبومبو، الأمينة الدائمة لناميبيا. وعقب انتخاب الرئيس والمقرر، قدمت نتائج البحوث الأخيرة التي أجراها المركز الأفريقي. وقد حلل المركز، باستخدام أكثر من ٣٠ دراسة استقصائية من خمسة بلدان مختارة، أماكن وجود النساء منظِّمات المشاريع ومالكات الشركات؛ وفوارق الإنتاجية الملحوظة ما بين الذكور والإناث من منظمي المشاريع؛ والقيود التي تواجهها المرأة في الأعمال التجارية. وتضمن الجزء الأخير من العرض مجموعة من الرسائل والتوصيات السياساتية المرتكزة على برامج تشجيع تنظيم المشاريع، واستراتيجيات تعميم الخدمات المالية، والعوائق القانونية المفروضة على المرأة في الوصول إلى الفرص الاقتصادية.

٦٩- وأعربت الدول الأعضاء عن تقديرها للطابع الشامل للتقرير الذي استلزم تجميع عدد كبير من مصادر البيانات من أجل تحليل التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تنظيم المشاريع. وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، شددت الدول الأعضاء على أن تنظيم الإناث للمشاريع أولوية بالنسبة لها. بيد أنها أشارت إلى أنها في مراحل مختلفة من وضع خطط وأطر وآليات لتعزيز تنظيم الإناث للمشاريع. فبعضها في مرحلة التصميم، بينما أخرى بصدد تنفيذ برامج مُدمَجة في خططها للتنمية الوطنية. ويبدو أن الدول الأعضاء تستخدم مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات لتنفيذ البرامج. فعلى سبيل المثال، وضعت بعض البلدان استراتيجيات لتعميم الخدمات المالية، في حين تحاول أخرى الإتيان بأطر بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة، وتعميم الخدمات المالية، وتعزيز تنظيم الإناث للمشاريع.

٧٠- وأقر المشاركون بأن هناك رؤية شاملة فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة في جميع البلدان. فثمة إرادة سياسية واضحة كما يمكن رؤية التطلعات في القوانين والاستراتيجيات. وتستخدم بعض البلدان نظام الحصص بفاعلية لضمان أن تشكل المشاريع التجارية المملوكة لإناث نسبة ٣٠ في المائة من المشاريع التي تحصل على عقود حكومية.

٧١- وأشير إلى أن هناك تحديات في مرحلة التخطيط والتنفيذ. فالخطط كثيرا ما لا توضع في صيغها النهائية. ومن ثم لا يكون الإطار القانوني جاهزا لمرحلة التنفيذ. وثمة تحد آخر هو الفصل القطاعي الذي يترك المرأة في القطاعات الأقل ربحية أو في المستويات الدنيا من سلسلة القيمة في قطاع معين. وكثيرا ما تكمن جذور الفوارق في الإنتاجية في هذا الفصل القطاعي.

سادسا- المناقشة العامة بشأن موضوع الدورة الثانية، ”تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣: من التخطيط لتسخير الأهداف الجنسانية وأهداف التنمية الاجتماعية لأغراض تنمية شاملة ومستدامة إلى تنفيذها“

ألف- عرض ورقة المناقشة

٧٢- قال جاك زولو، موظف الشؤون الاجتماعية، قسم العمالة والحماية الاجتماعية، شعبة سياسات التنمية الاجتماعية، باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في العرض الذي قدمه، إن العرض يركز على تحليل القضايا الرئيسية المتعلقة بالتنفيذ الفعال للأهداف الجنسانية وأهداف التنمية الاجتماعية من أجل تحقيق تنمية شاملة للجميع ومستدامة في أفريقيا. وشدد مقدم العرض على التقارب بين خطة عام ٢٠٣٠ العالمية وخطة عام ٢٠٦٣ الإقليمية، نظرا لكون هذه الأخيرة بنيت على الموقف الأفريقي المشترك المتعلق بخطة التنمية

لما بعد عام ٢٠١٥، الذي أُخذ في الاعتبار في خطة عام ٢٠٣٠. وشدد على أهمية دور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الذي يتمحور حول تنظيم مشاورات أفضت إلى الموقف الأفريقي المشترك؛ والدعم التقني وبناء القدرات المصممين خصيصا للدول الأعضاء من أجل مواءمة استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية مع كلتا الخطتين؛ وتعزيز التكامل الأقاليمي وتيسير التعاون الدولي من أجل تنمية شاملة للجميع ومستدامة في أفريقيا.

٧٣- واختتم مقدم العرض كلمته بالإشارة إلى أن أفريقيا قطعت أشواطا بعيدة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، لكن لا تزال هناك تحديات عصية ولا تزال الأهداف عملا غير مكتمل. كما أدلى بملاحظة مفادها أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ، انطلاقا مما تعلمته من هذا التنفيذ، طائفة واسعة من التدابير العملية الرامية إلى تسريع التنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وفي أعقاب العرض الرئيسي، سلط المشاركون في النقاش الضوء على القضايا المستقبلية التي يتعين التصدي لها، وكذا المنظورات القطرية.

٧٤- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أشاد المشاركون باللجنة الاقتصادية لأفريقيا على العمل الهام الذي تقوم به بشأن المسائل الجنسانية والتنمية الاجتماعية، ولا سيما في مساعدة الدول الأعضاء على إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية. وفي هذا الصدد، تبادل المشاركون التجارب القطرية ذات الصلة، مع إيلاء اهتمام خاص لتعميم مراعاة القضايا الجنسانية. وقد اتخذت بعض البلدان تدابير تتطلب ألا تُعتمد ميزانيات الوزارات القطاعية إلا بعد الحصول على شهادة امتثال للمبادئ التوجيهية الوطنية للإنصاف. ولتعزيز هذه الممارسات الجيدة، طلبت الدول الأعضاء الدعم التقني من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وطلبت ممثلة إحدى البلدان أن تقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المساعدة إلى لجنة تكافؤ الفرص في بلدها بشأن مؤشر المساواة بين الجنسين. وأدلي بتعليق مفاده أنه جرى تنفيذ برامج تدريب وتوعية في العديد من البلدان من أجل دعم التنفيذ الفعال للخطط الوطنية، وهي خطط مراعية للأهداف الواردة في خطة عام ٢٠٣٠.

باء وجيم- أربع اجتماعات فرق عمل مصغرة، وتقديم تقارير عن اجتماعات فرق العمل المصغرة ومناقشة بشأن سبل المضي قدما

٧٥- في الجلسات الموازية ذات الصلة، تبادل المشاركون تجاربهم القطرية، بما في ذلك التحديات التي واجهوها في إدماج المسائل الجنسانية ومسائل التنمية الاجتماعية في عمليات صياغة الخطط الوطنية. وكان من بين التحديات أن المسائل المتعلقة بنوع الجنس ومسائل التنمية الاجتماعية، ولا سيما المسائل الجنسانية، لا تعالج دائما معالجة كاملة في عملية الصياغة. وأدلي بتعليق مفاده أنه قد بذلت جهود كبيرة في تحسين النظم الإحصائية، إلا أن ثمة نقصا في البيانات في عدد من القطاعات، بما في ذلك بيانات استخدام الوقت (لقياس أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر)؛ والقطاع غير الرسمي، والحصول على التمويل.

سابعا- النظر في تقرير الدورة الثانية واعتماده

٧٦- أشادت لجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية باللجنة الاقتصادية لأفريقيا على التنظيم الفعال لدورتها الثانية، من حيث المضمون واللوجستيات على السواء. وشكرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على التنظيم الناجح، وشددت على شمولية مختلف التقارير التي قدمتها اللجنة من أجل استعراضها.

٧٧- وأُشيد باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا على الدور القيم الذي لعبته في التنسيق والتعاون مع الدول الأعضاء، وفي التوعية المستمرة، وتحديد احتياجاتها وتلبيتها.

٧٨- وبالنظر إلى التوصيات واسعة النطاق المنبثقة عن كل بند من بنود جدول الأعمال، قررت الأمانة العامة أن تقدم التوصيات، لأغراض هذا التقرير، بطريقة موحدة، تحت عنوان البند المناسب من جدول الأعمال، على النحو التالي:

ألف- التوصيات

١- التوصيات المنبثقة عن البند ٤ من جدول الأعمال: التقارير المقدمة إلى لجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية – تقديم التقارير والمناقشة

٧٩- فيما يلي التوصيات المنبثقة عن مناقشة البند ٤ (أ) من جدول الأعمال، البرنامج الفرعي ٩ – سياسات التنمية الاجتماعية:

الموجهة إلى الدول الأعضاء

- زيادة ربط التوسع الحضري بعمليات وأطر تخطيط التنمية الوطنية من أجل الاستجابة على نحو أفضل لهذا الاتجاه الناشئ الجديد في سياق التحول الهيكلي لأفريقيا.

الموجهة إلى الجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- زيادة الدعم المقدم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنفيذ وتقييم الآثار السياساتية للأدوات التي وضعتها.

- تعزيز تعاونها مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وجهات أخرى من منظومة الأمم المتحدة في دعم الدول الأعضاء في تنفيذ ورصد وتقييم خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠.

٨٠- وفيما يلي التوصيات المنبثقة عن مناقشة البند ٤ (ب) من جدول الأعمال، البرنامج الفرعي ٦ – الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية:

الموجهة إلى الدول الأعضاء

- اتخاذ خطوات لإضفاء الطابع المؤسسي على تطبيق واستخدام الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية على الصعيد الوطني من أجل ضمان الأخذ بزمام العملية والإدماج المستدام للمؤشر في صنع سياسات قائمة على الأدلة.

- وضع برامج وسياسات جديدة وتعزيز القائم منها من أجل توفير الحماية الاجتماعية للمرأة في القطاع غير الرسمي والعمال المنزليين في ضوء خطة عمل الاتحاد الأفريقي للحماية الاجتماعية لعمال الاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين، وإعادة تأكيد إعلان الجزائر بشأن الاستثمار في فرص العمل والضمان الاجتماعي، الذي أقر أعمال الدورة الثانية للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة، المعقودة في الجزائر في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

- تعزيز نُظم الرصد والتقييم.

الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- مساعدة الدول الأعضاء على تكييف مؤشر تكافؤ الجنسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل استخدامه في تنفيذ مبادراتها للميزنة المراعية للمنظور الجنساني.

- تعزيز برنامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة بغية تحديد تدخلات فعالة، بما في ذلك تلك المتعلقة بتعزيز إمكانية الحصول على التمويل، لكي تعتمدها الدول الأعضاء.

- تقديم الدعم التقني للدول الأعضاء من أجل تنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج الرامية إلى التمكين الاقتصادي للمرأة.

الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي:

- تعزيز الشراكات من أجل مساعدة البلدان في تعزيز المساواة بين الجنسين والنمو الشامل للجميع، تماشيا مع الأهداف المتفق عليها والإجراءات ذات الأولوية والتوجهات الاستراتيجية في خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عملها للتنفيذ (٢٠١٦-٢٠٢٦)؛ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

- زيادة التعاون بين المنظمتين بهدف زيادة فعالية المساعدة المقدمة إلى البلدان في جهودها الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والنمو الشامل للجميع.

الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي:

- تسريع عملية وضع مؤشر أفريقي وحيد للمسائل الجنسانية، وهو مؤشر مقرر إطلاقه عام ٢٠١٨، وضمان إشراك الدول الأعضاء بصورة فاعلة في عملية تطوير المؤشر ووضع صيغته النهائية.

٢- التوصيات المنبثقة عن البند ٥ من جدول الأعمال: الجلسات الموازية

٨١- فيما يلي التوصيات المنبثقة عن مناقشة البند ٥ (أ)، العمل غير الرسمي وانعدام المساواة في أفريقيا:

الموجهة إلى الدول الأعضاء:

- الالتزام بزيادة الوصول إلى التعليم الجيد.
- تيسير اعتماد سياسات قطاعية تعالج مسائل العمالة والتعليم ونوع الجنس والشباب في الخطط والرؤى الوطنية.
- ترسيخ الإنصاف في الخطط الوطنية للتصدي لأوجه التفاوت في الدخل وعدم تكافؤ الفرص.
- وضع أطر تشريعية لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة.
- توحيد تعريف مصطلح ''العمل غير الرسمي'' للسماح بجمع البيانات والمقارنة بين البلدان مع مرور الوقت. وينبغي للتعريف أن يأخذ في الاعتبار إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي.
- تطبيق نهج شامل في الجهود الرامية إلى الحد من انعدام المساواة من خلال مساعدة الشباب، ولا سيما النساء، على تجنب ''فخ الانخراط في القطاع غير الرسمي'' استنادا إلى رأي مفاده أن التعليم الثانوي، والمهارات، والصحة، والعمالة أمور مترابطة.
- دعم النساء في الانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.
- تعميم سياسات قطاعية تعالج مسائل العمالة والتعليم ونوع الجنس والشباب في الخطط والرؤى الوطنية من أجل كفالة تحديد أوجه التآزر القائمة بين العمل غير الرسمي وانعدام المساواة.

- ترسيخ الإنصاف في الخطط الوطنية الرامية إلى التصدي لأوجه التفاوت في الدخل وعدم تكافؤ الفرص.

- إجراء تحليل واف، من قبل الدول والحكومات، للعوامل الكامنة وراء الانخراط في العمل غير الرسمي، قبل توصيف حلول سياساتية.

- تنقيح المناهج الدراسية لتلبية متطلبات سوق العمل- توخياً لمواجهة الحقيقة المتمثلة في أن الكثير من الشباب ذوي الدرجات العلمية في أفريقيا عاطلين عن العمل.

- الأخذ بسياسات على الصعيد الوطني تستهدف عناصر محددة من العمل غير الرسمي بدلا من إضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي.

- إعطاء الأولوية للاعتبارات الجنسانية في جميع التدخلات التي تتناول العمل غير الرسمي وانعدام المساواة.

- توحيد تعريف ''العمل غير الرسمي'' للسماح بجمع البيانات والمقارنة.

- تعزيز مراعاة الاعتبارات الجنسانية والصحة والعمالة باعتبارها ظاهرة متعددة القطاعات مترابطة ترابطا سلسا ومن ثم تتطلب اتباع نهج شامل وكلي.

الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- إعداد تقارير سياساتية موجزة عن رصد الاستثمارات الاجتماعية والمنتجات المعرفية من أجل تحليل شتى جوانب العمل غير الرسمي.

- تنظيم دورات تدريبية وتقديم المساعدة التقنية من أجل تحسين تصميم وتنفيذ سياسات مناسبة في مجال العمالة والحماية الاجتماعية.

- تقديم الدعم في وضع مناهج دراسية جديدة، ولا سيما بالنسبة للتعليم التقني والمهني، ومواءمة المناهج الدراسية مع متطلبات سوق العمل.

- تقديم الدعم في تصميم وتنفيذ سياسات مناسبة تستهدف عناصر محددة من العمل غير الرسمي بدلا من محاولة إضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي.

- تقديم المساعدة في إعطاء الأولوية للاعتبارات الجنسانية في جميع التدخلات التي تتعامل مع العمل غير الرسمي وانعدام المساواة.

- إجراء تحليل واف للعوامل الكامنة وراء العمل غير الرسمي، والتي تختلف من بلد إلى آخر، قبل توصيف حلول سياساتية.

- تقديم الدعم التقني وبناء القدرات، ولا سيما في رصد ومتابعة البرامج.

- المساعدة في تطوير وتطبيق المنتجات والأدوات المعرفية من أجل تعزيز وضع السياسات وتحري مزيد من الفعالية في إجراء بحوث متكاملة بشأن المسائل الجنسانية والعمل غير الرسمي.

٨٢- وفيما يلي التوصيات المنبثقة عن مناقشة البند ٥ (ب) من جدول الأعمال، العائد الديمغرافي في أفريقيا: مدخل إلى تنفيذ ورصد إعلان أديس أبابا بشأن السكان والتنمية

الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- العمل مع الدول الأعضاء على إجراء بحوث ودراسات للمؤشرات الأساسية من أجل إثراء تخطيط التنمية الوطنية كأساس للمقارنة بين الاستعراضات المقبلة لإعلان أديس أبابا بشأن السكان والتنمية وقياس التقدم المحرز.

- وضع مبادئ توجيهية للمساعدة في تعميم وإدماج المتغيرات الديمغرافية في المراحل المختلفة من عملية وضع السياسات، بدءا من مرحلة التصميم.

- توفير بناء القدرات بشأن إدماج المتغيرات السكانية في تخطيط التنمية لجميع الدول الأعضاء. والعمل مع الوكالات الوطنية للسكان من أجل توعية السياسيين وصناع السياسات بإعلان أديس أبابا ودليل تنفيذه.

- تخصيص الموارد اللازمة لإحاطة صناع السياسات علما وتدريبهم على تطبيق أهداف الإعلان المتعلقة بتسخير العائد الديمغرافي. ومن شأن التقارير السياساتية الموجزة أن تكون أدوات مفيدة في هذه التوعية.

- تنظيم حملات توعية بشأن العائد الديمغرافي في الدول الأعضاء.

- العمل، مع الشركاء، على بناء قدرات وخبرات الدول الأعضاء من أجل التدخلات المتصلة بالعائد الديمغرافي. وينبغي أن يسترشد بالممارسات الجيدة المستمدة من القارة والبلدان الآسيوية في التدخلات السياساتية والبرنامجية في الدول الأعضاء.

- مواصلة العمل بشأن الهجرة وإشراك الدول الأعضاء، مع التركيز على معالجة العوامل الهيكلية وتعزيز المنافع المحتملة الكامنة للهجرة عن طريق دعم تطوير سياسات الهجرة التي تراعي الاعتبارات الإنمائية، وبالمقابل السياسات الإنمائية التي تراعي اعتبارات الهجرة؛

- دعم توفير الدعم التقني وبناء القدرات، بناء على طلب الدول الأعضاء، ولا سيما في رصد ومتابعة تنفيذ السياسات والبرامج. وعلاوة على ذلك، أشارت الدول الأعضاء إلى ضرورة أن تدعمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في استخدام مختلف المنتجات والأدوات المعرفية من أجل تحسين صياغة السياسات وإجراء بحوث متكاملة بشأن المسائل الجنسانية والعمل غير الرسمي. والسياق الذي ينبغي أخذه في الاعتبار هو تسخير العائد الديمغرافي، الذي يمثل مدخلا إلى تنفيذ ورصد وتقييم إعلان أديس أبابا بشأن السكان والتنمية.

٨٣- وفيما يلي التوصيات المنبثقة عن مناقشة البند ٥ (ج) من جدول الأعمال، منظور حضري لتخطيط التنمية الوطنية:

الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- مواصلة دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى فهم الدور المحوري للتوسع الحضري والتعامل بشكل أفضل مع مسائل التوسع الحضري، بما في ذلك عن طريق تحسين الربط بين التوسع الحضري وخطط التنمية الوطنية والميزانيات الوطنية والسياسات القطاعية.

- تطوير منهجيات وأدوات وتوفير دورات تدريبية للخبراء الوطنيين من جميع القطاعات من أجل دعم بناء القدرات في هذا المجال، ودعم فهم مشترك للقضايا الحضرية، وتعزيز الروابط، وكفالة التنسيق في التخطيط والتنفيذ.

- التعاون الوثيق مع الحكومات من أجل وضع تقارير سياساتية موجزة بشأن الدور المحوري للمدن، مع التركيز بوجه خاص على العمالة، ولا سيما لفائدة الشباب، وتحقيق المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي، في إطار التحول الهيكلي.

- مساعدة الدول الأعضاء في تعزيز البيانات والإحصاءات الحضرية لدعم إدماج التوسع الحضري في تخطيط التنمية الوطنية.

- تيسير الحوارات السياساتية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي، من أجل نقل هذه الرسائل على أعلى مستويات صنع القرار.

- تنظيم دورات تدريبية وتقديم المساعدة التقنية، بناء على الطلب، فيما يتعلق بإدماج التوسع الحضري في تخطيط التنمية الوطنية.

- دعم الدول الأعضاء في تنفيذ ورصد واستعراض الخطة الحضرية الجديدة.

- إجراء الدراسات وتجميع الخبرات والممارسات المتعلقة بالفرص الناشئة عن التوسع الحضري من أجل تنمية ونمو شاملين للجميع ومستدامين.

الموجهة إلى الدول الأعضاء

- ربط تخطيط التنمية الوطنية استراتيجيا مع التوسع الحضري من أجل التحول الهيكلي.
- طلب اعتماد منظور حضري في تخطيط التنمية الوطنية.

٨٤- وفيما يلي التوصيات المنبثقة عن مناقشة البند ٥ (د) من جدول الأعمال، التمكين الاقتصادي للمرأة: تشجيع تنظيم الإناث للمشاريع في أفريقيا:

(أ) **بناء القدرات.** يلزم بذل جهود على مستويات مختلفة.

الموجهة إلى الدول الأعضاء:

- طلب المساعدة من أجل وضع خطط وطنية والتصدي للتحديات التي تقف أمام تصميم وتنفيذ الخطة.
- وضع أطر تشريعية لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة.
- طلب استراتيجيات مبتكرة لإنشاء مؤسسات مالية، مثل مصارف المرأة أو صناديق المرأة لتنظيم المشاريع، مع تبسيط الإجراءات من أجل زيادة إمكانية حصولها على التمويل والتحكم فيه.
- تخصيص ميزانية ملائمة لبناء قدرات المرأة، ودعم التمكين الاقتصادي للمرأة، تماشيا مع التوصية الواردة في منهاج عمل بيجين.

(ب) إنتاج المعلومات وتبادلها. إنشاء أدوات وبوابات ومنابر إلكترونية من أجل إتاحة الفرص لتبادل أفضل الممارسات.

الموجهة إلى الدول الأعضاء:

- تبادل المعلومات حول هذه الممارسات، بالنظر إلى أن الدول الأعضاء قد نفذت استراتيجيات وبرامج مثيرة للاهتمام.

الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- التزام المؤسسات الدولية في أفريقيا، بما فيها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالبقاء على استعداد لدعم الدول الأعضاء بالخدمات الاستشارية التقنية، وبرامج بناء القدرات، والمنتجات والأدوات المعرفية، مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة الريفية.

- دعم الدول الأعضاء في الحصول على معلومات بشأن الإجراءات المتعلقة بالحصول على التمويل والوصول إلى الأسواق وفرص الأعمال التجارية.

(ج) **التصدي للحواجز التي تعوق فرص التمكين الاقتصادي للمرأة.** أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تؤديها المرأة وافتقارها إلى الوقت، والقواعد السلبية المتعلقة بالتقدم الوظيفي للمرأة، والعنف ضد المرأة، والممارسات الضارة التي تحد من تنمية رأس المال البشري للمرأة، والوصول إلى الفرص الاقتصادية.

(د) **وضع تدابير إيجابية.** ينبغي إنشاء آليات مختلفة لمساعدة النساء على الحصول على المساواة في الحصول إلى العقود الحكومية، أي على سبيل المثال تخصيص حصص محددة (نسبة مئوية) من العقود العامة للمرأة.

٣- التوصيات المنبثقة من البند ٦ من جدول الأعمال: المناقشة العامة بشأن موضوع الدورة الثانية، ”تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣: من التخطيط لتسخير الأهداف الجنسانية وأهداف التنمية الاجتماعية لأغراض تنمية شاملة ومستدامة إلى تنفيذها“

٨٥- فيما يلي التوصيات المنبثقة عن مناقشة البندين الفرعيين ٦ (ب) و٦ (ج) من جدول الأعمال، اجتماعات فرق العمل المصغرة:

الموجهة إلى الدول الأعضاء:

- تشجيع وتعزيز قدرة الوزارات القطاعية وغيرها من الكيانات الحكومية على مواءمة سياساتها واستراتيجياتها وبرامجها وميزانيتها مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطلعات خطة عام ٢٠٦٣، باستخدام التخطيط القائم على الأدلة.

- تعزيز الآليات المؤسسية والتنسيق على الصعيد الوطني، بوسائل منها اللجان البرلمانية المعنية بأهداف التنمية المستدامة ونوع الجنس، واللجان التوجيهية الوطنية، وآليات التنمية الاجتماعية، واللجان الوطنية للتخطيط المعنية بالمسائل المتصلة بنوع الجنس والتوسع الحضري والتنمية الاجتماعية.

- اتباع نهج عنقودي لتشجيع الترابط بين مختلف القطاعات وتحسين البيانات الأساسية وتقديم التقارير فصليا أو دوريا لتلبية الاحتياجات من البيانات.

- اتباع نهج لامركزي لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

- تخصيص الموارد على المستوى دون الوطني ومستوى الحكومات المحلية من أجل تنفيذ البرامج.

- وضع ميزانيات تراعي المنظور الجنساني تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣.

الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- توفير دعم القدرات في مجال مواءمة المسائل الجنسانية ومسائل التنمية الاجتماعية.

- تقديم المشورة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات من أجل إنشاء مراصد ومنصات وطنية لرصد وتقييم سياسات نوع الجنس، والتوسع الحضري، والسياسات الاجتماعية.

- تقديم الدعم في تعزيز النظم الإحصائية، ووضع المؤشرات، وجمع البيانات، وتحليلات وتصنيف المؤشرات المتصلة بخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٨٦- وإضافة إلى ذلك، قدَّم المشاركون التوصيات التالية:

الموجهة إلى الدول الأعضاء:

- "أخذ زمام" خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ بمواءمتهما مع الخطط المتوسطة الأجل والاستراتيجيات والأولويات الوطنية. وسيتعين على البلدان تعزيز قدراتها بشأن كيفية إدماج أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ في السياسات والميزانيات والبرامج من خلال التخطيط القائم على الأدلة. وينبغي للوزارات القطاعية أيضا أن توائم خططها مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

- تعزيز الآليات المؤسسية والتنسيق على الصعيد الوطني، بوسائل منها اللجان البرلمانية المعنية بأهداف التنمية المستدامة ونوع الجنس، واللجان التوجيهية الوطنية، وآليات التنمية الاجتماعية، واللجان الوطنية للتخطيط المعنية بالمسائل المتصلة بنوع الجنس والتوسع الحضري والتنمية الاجتماعية. واعتُبر اعتماد نهج عنقودي إزاء ترابط القطاعات ضروريا أيضا. وللقيام بهذا، أشير بإيجاز إلى تحسين البيانات الأساسية وتقديم التقارير فصليا أو دوريا لتلبية الاحتياجات من البيانات.

- اعتماد نهج لامركزي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وضرورة تخصيص موارد على المستوى دون الوطني ومستوى الحكومات المحلية من أجل تنفيذ البرامج.

- استكشاف نهج وشراكات جديدة لدعم تنفيذ الخطتين على الصعيدين الوطني ودون الوطني، من قبيل تعزيز تعبئة الموارد المحلية وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تنفيذ البرامج الجنسانية والاجتماعية وبرامج التوسع الحضري. وفي هذا الصدد، سُلط الضوء على الحملات وبرامج الدعوة من أجل تعبئة الموارد الوطنية. وجرى التشديد على الحاجة إلى الترويج لخطة عام ٢٠٣٠ على نطاق واسع في صفوف جميع أصحاب المصلحة.

- وضع ميزانيات مراعية للمنظور الجنساني تتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

الموجهة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- طلب توسيع الدعم التقني الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ليدمج الأهداف المتصلة بنوع الجنس والتنمية الاجتماعية في العمليات الوطنية للتخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم.

- طلب أن تقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم في المجالات التقنية ومجالات المشورة وبناء القدرات فيما يتعلق بإنشاء مراصد ومنصات وطنية لرصد وتقييم سياسات نوع الجنس، والتوسع الحضري، والسياسات الاجتماعية.

- طلب أن تدعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعزيز النظم الإحصائية الوطنية، ووضع المؤشرات، وجمع البيانات، وإجراء تحليلات المؤشرات المتصلة بخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وتصنيفها.

- كفالة أن يحضر رئيس مكتب لجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، المقرر عقده في آذار/مارس-نيسان/أبريل ٢٠١٨، وأن يقدم تقريرا إليه عن نتائج الدورة الثانية للجنة.

باء- اعتماد التقرير

٨٧- بعد النظر على النحو الواجب، اعتمدت لجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية تقرير الدورة الثانية.

ثامنا- اختتام الدورة

٨٨- عقب الملاحظات الختامية التي أدلت بها توكوزيل روزفيدزو، مديرة شعبة سياسات التنمية الاجتماعية، باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وتبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن الرئيس اختتام الاجتماع الساعة ١٩/٣٥ من يوم الخميس ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.